قوله واسماء الحكم من اسماء الاصوات المحكوم او لها كالخواء وهو صوت الزير والشغاء وهو صوت الشاة ممدود ايضا لما تقدم ومن
مفرده افعلة لانه جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد كما في مفرد الكسية وقيل مفرد اقبية فيعلم انه ممدود لان قياسه ان يكون قبل اخر مفرده الالف
فتنقلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال واقذلة وحمار واحمرة ثم اعترض بان ندا مفرده مقصور واجاب بانه شاذ ذكر المصنف
في شرح المفصل ان اندية في الاندية من المعتل كانجدة جمع نجد كان قياسا ان العالم جمع اندية وهو في مفرده نداء بالمد كما قيل [illegible]
وكذا انكس مفرد الحد نجادا ونجاد ذكره حمل افعلاء في الصحيح على افعلة وجمعوا انداء المعتل على افعلة على غير قياس وذكر في شرح الهادي
انه قيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم على اندية ككساء واكسية فلا يكون اندية جمع للمقصور ولا نزى مفرد افعلة واما التماعي فهو ما بين نظير
في الصحيح مفتوح ما قبل اخره للكسر منقصور او واقع قبل اخره الف فيكون ممدودا ثم ذكر مثال المقصور ومثال الممدود والاباء بالفتح والكسر القصب
والواحدة اباءة قوله ذوا الزيادة حروف الزيادة يجمعها قولك يا اوس هل نمت ومن كلها يا تناسهو واليوم تنساه وجمعها بعضهم في بيت
وهو يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه وانما اختص تلك الحروف العشر دون غيرها لان اولها ذوات حرف المد واللين
لانها اخف الحروف واكثرها كلفة واما قوة الخوص الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها من الحروف فخفيفتان
وغير حروف المد واللين من الحروف العشر مشبهة بها اما الهمزة فمجاورة للالف في المخارج وسهلت الى حروف اللين عند التخفيف
والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والواو والحس بدعى ان مخرجها والهاء وهي خفية وقلابد لشبه الواو فيما هو ومن البلاغ هذه
والميم في مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مشابهة لين حرف اللين • والنون فيها غنة وعند الخيشوم
استمداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس وابدلت من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس فيه صفير فكانت بهمس لين حرف
اللين ويعد هجوم مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها قالوا استخذ في اتخذ وعكسه ستة واصله سدس واللام وان كان مجهورا
لكنه شبه النون وقرب منها في المخرج ولذلك يدغم في النون نحو لانه وقد يحرف منه هذا الوقاية في على كما صرف منه شيء في
اي وكاني قوله اي التي يزاد انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة انها تكون زائدة ابدا لانها
قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سالتمونيها بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها فان
الزيادة قد تكون بالتضعيف اي بتكرير حرف الكلمة وقد لا يكون كذلك والتضعيف يكون للالحاق وقد يكون لغيره والزيادة للالحاق
قد تكون من تلك الحروف كو كثلا دون غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة الحروف
للالحاق والتضعيف وفي امالة الالف يخص بهمزة الفرق بينهما والاضمار وياء التصغير واما العوض فكما في زنادقة وميم اللهم
واما التصحيح المعنى كميم دلامص وستهم واما المد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب واما الامكان الى اللفظ كالف الوصل في اشا لي
لو المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فيجعل ذكر الحرف الزائد المزيد فيه مقابلا لحرف الاصلي في الملحق
ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما نحو قردد وهو المكان الغليظ الحق بجعفر ولذلك يقال قرادد وقريدد
كما قالوا جعافر وجعيفر كوسل عن ملحق وان صح فيه مقاتل ومقيتل ان زيادة الميم قياس في انما لغير معنى الالحاق وهو الدلالة
على المصدر والمكان والزمان وان حروف الالحاق لا يكون في الاول نحو افعل ومفعل وفعل على القياس اعني الكلي ما بينهما
الكبير معنى الالحاق وهو ما سيذكر عند ذكر معاني الابواب وفي مجيء مصادرها في اللغة وقد سبق مثاله ذكر البطلات بانما قوله انا ان رد

بدل

٢١

يدل على الحصر اي يدل الواو فيه الكون الالف الالف الحرف وهذا يدل على ان تفاعل وتفعل لا يكون للالحاق وقد جعلهما المصنف من فيما
مر وذكر المصنف في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى في نفسه الكلمة سبب ذكر الحرف
لو ذلك المعنى والثاني مواقعه المخرج لم قاله اعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه هو المحقق لان جاء في الاسماء والافعال والثاني
مقيد بالافعال ان الاسماء ليس لها مصادر قوله ولا يقع الالف لما انجز الكلام الى ذكر الالحاق وبيان معناه اتبع والى ان الالف
لا تقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل بقوله لما يلزمه من تحريكها فانه فيه اما موصولة او موصوفة ويلزم صلتها او صفتها من بيان
ومثل لما في الشرح المنسوب الى المصنف لما فقد واقع الالحاق لين قوع الحرف الزائد في موقع الاصل كرهوا في الحشو لما يؤدي الى تحريكها
الا الف في حكم الاصلية وانما لزم تحريكها حشوا لانها ان كانت ثانية او ثالثة وجب تحريكها في التصغير وان كانت رابعة وجب وقوعها اخر
في التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا في الالحاق فلا يكون الا للالحاق بالخماسي فيجب حرف الاخر ثم ان قوله في حكم الاصلية احترازا عن
الالف التي ليست في حكم الاصلية يجوز تحريكها وانما كانت هذه في حكم الاصلية لوقوعها موقع الاصلي وهذا الكلام نظرا الى الا امتناع
تحريك الالف فان الالف يعرض لها التحريك في التصغير بانقلابها ياء كما في كتيب في تصغير كتاب او واوا كما في كويتب تصغير كاتب وفي غير التصغير كما في
صحراء وليس كونها في حكم الاصلية مانعا فان حكم باب وناب كذلك وايضا فلا طائل تحت قوله وان كانت رابعة الاخر اذ غاية ما يلزم
انه تقع الالف حينئذ اخرا وذا محذور يلزم منه فان قيل يلزم ان يعرب الاعراب فقلنا بما قلت ان هذا الكلام مردود وقوع الالف في الالحاق
اخرا ومنع منه حشوا فكيف يصح منه الاستدلال بلزوم ان يعرب الاعراب تقديرا فان هذا المحذور يعني تقديرا وقوع الالف للالحاق
اخرا ايضا ثم قيل اخرا وقوعها للالحاق الا اخرا لا مكان بقائها غير متحركة لانها لو كانت متحركة انقلبت الفا لانها
لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا او ياء ثم الفا لانفتاح ما قبلها وهذا غير شيء لانها ان كانت في الثاني فلا بد ان يقع
رابعة ويكون ما قبلها مكسورا حالة التصغير لوقوعه ياء التصغير وان كانت في الرباعي فيكون للالحاق بالخماسي فيسقط
عند التصغير او يصير ما قبلها مكسورا ثم قيل فيه ولعل ان الالف لم يقع للالحاق اصلا الا في الحشو فلما تقدم وفي الاخر
فلانه موضع يكون متحركا وان كانت حركته عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه ايضا نظر لما عرفت ما مر ثم اشير فيه الى سؤال وهو ان يقال
لم لا يجوز ان يحرك فان قدرت ياء اي جاز بانها تحركت وانفتح ما قبلها العلة العامة وضعفه ظاهر مما مر اذ الياء في ذكر
سواء وقعت رابعة او خامسة كما عرفت وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي زيادة الالف حشوا لا يكون للالحاق فلا يقال
كتاب ملحق بقمطر والاغلب انه يقع عمل لان حرف العلة اذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو الف كتاب وواو عجوز وياء سعيد
جرى مجرى الحركة والحركة لا تقابل بحرف صحيح ملحق بينا بكيفا وان كانت الالف طرفا جاز ان يكون للالحاق لان الحرف الاخير
للكلم متعرض للسكون والتغيير في الوقف وغيره فلم يتعرف قوته اذا كان وسطا فجاز ان يقابل بحرف العلة وقال المصنف [illegible]
لمنفعل لم يزد الالف حتى صار ذكر في كلامهم كالمعهود ولذلك حكم بانها لا تكون اصلا الا في مسئلة عن واو وياء واما لم يلحقوها
اصلا لان الاصول لا يليها قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا من حرفا ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق لانهم
الحقوه قصدوا اجراء الملحق به مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا الالحاق ما لا يكون اصلا ثم قيل فيه وقول الزمخشري لا تقع
الالف للالحاق الا اخرا فيه نظر لانها عند المحققين انما الحقت ياء فتحركت انفتح ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع